الآليات القانونية الدولية والوطنية لمكافحة الفساد

"دراسة في ضوء اتفاقية الأمم المتحدة 2003 و القانون 06/01"

د. بن عيسى أحمد
أستاذ معاصر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة دكتر مولاي الطاهر بساعدة الجزائر

ملخص:

يشكل الفساد ظاهرة خطيرة في جميع الدول، مما جعل ضرورة

مكافحته من خلال آليات للتعاون دولية.

تعتبر الأمم المتحدة كمنظمة دولية أهم إطار للتعاون الدولي
لمكافحة الفساد والتي بادرت إلى إقرار اتفاقية سنة 2003 لمكافحة
الفساد لتكون مرجعية للدول في مكافحة الفساد.

تعاني الجزائر من الفساد الذي أصبح يشكل خطرًا على

مؤسسات الدولة وإقتصادها الوطني لما له من تأثير على جميع
المستويات، وأمام إمضاء التشريعات المتخصصة لمكافحة الفساد
قامت الجزائر بإصدار القانون 06/01 الخاص بمكافحة جرائم
الفساد سنة 2006.

Résumé :

La corruption est un phénomène grave dans tous les pays, ce qui rend la nécessité la lutte contre par des mécanismes internationaux pour la coopération.
L'Organisation des Nations Unies est une organisation cadre international le plus important pour la coopération internationale pour lutter contre la corruption, qui a pris l'initiative d'approuver l'accord en 2003 pour lutter contre la corruption d'être une référence pour les pays dans la lutte contre la corruption.

Algérie souffre de la corruption, qui est devenu un danger pour les institutions de l'État et de l'économie nationale en raison de ses résultats à tous les niveaux, et de l'absence de législation spécialisé pour lutter contre la corruption, l'Algérie a émis 006/1 sur la lutte contre les délits de corruption dans loi de 2006.

المقدمة:

يشكل الفساد أحد الموضوعات الرئيسية على جدول القضايا الدولية والوطنية لما له من أثار سلبية على إقتصاديات الدول و على التنمية بشكل خاص.

وقد أضحت ظاهرة الفساد تشكل معضلة بسبب انتشارها في المجتمعات على نطاق غير محدود، مما يستدعي مكافحتها بشكل واسع وبواسطات مختلفة، إذ إضجته الدول في هذا المجال إلى إصدار التشريعات المختلفة التي يراد منها مكافحة هذه الظاهرة أو التقليل منها بالأساليب الردعية. لما كان الفساد ظاهرة تمتد إلى خارج الدول لتعبر الحدود فقد تركزت الجهود الدولية لمكافحة الفساد من خلال الهيئات الدولية كان على رأسها الأمم المتحدة.

إن اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد الصادرة في 2003 والتي دخلت حيز التنفيذ سنة 2004 تعتبر بمثابة الإطار الدولي الذي يشكل أداة توجيه
للدول الأطراف فيها لسياستها الداخلية لمواجهة ظاهرة الفساد سواء في الجانب الموضوعي بتجريم الأفعال المتعلقة بالفساد أو الجانب الإجرائي المتعلق بالملاحة والتعاون الدولي. (1)

تعتبر الجزائر من الدول النامية التي يشهد فيها الفساد منحنى غير مسبوق بسبب العوامل المتعددة منها التحول في التوجه الاقتصادي العام للدولة نحو الاقتصاد الليبرالي الحر، وضعف التشريعات الجزائية في هذا المجال وعاجل منها كان متأخراً بالإضافة إلى البيئة السياسية الموجودة نتيجة إزماتات العلمية السوداء وإندلاع الهيئات الوطنية لمراقبة الفساد.

والمما كان قصير قانون العقوبات الجزائري في معالجة جرائم الفساد فقد إتجه المشرع الجزائري إلى إصدار قانون خاص بكافحة الفساد الذي تزاامن مع مصادقة الجزائر على الاتفاقية الدولية لمكافحة الفساد، حيث تم إقرار القانون 06/01 المؤرخ في 20 فبراير 2006، والذي يحتوي على العقوبات المقررة للجرائم التي اعتبرها هذا القانون مشكلة للفساد، بالإضافة إلى الأحكام الإجرائية الخاصة بمتابعة الجريمة، يضاف إلى ذلك تأسيس هيئة وطنية لمكافحة الفساد.

الملاحظ في هذا القانون أن مضمونه كان إفراغاً لبرودة إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

1 - الإطار المفاهيمي للفساد:

على الرغم من كون ظاهرة الفساد تعد شائعة في استعمالها إلا أن تعريف الفساد (2) تعدد نتيجة من الأسباب أبرزها:
- إنعدام المنهج الدقيق في تعريف الفساد نتيجة تعدد مرجعيات الباحثين (الشريعة الإسلامية، علم الاجتماع، الاقتصادية، القانون) في الظاهرة وتتنوع حقوقهم المعرفية المرتبطة بثقافة المجتمع والبيئة المحيطة.

- المرجعيات التشريعية في تجريم الفساد غير المواكبة لتطور صور الفساد والتي تبرز في شكل جرائم جديدة مما يجعل مواكبتها جانبًا صعبة.

- تعدد مجالات الفساد فهناك الفساد الإداري إلى الاقتصادي إلى السياسي.

1-1 تعريف الفساد في اتفاقية الأمم المتحدة لكافحة الفساد وتحديد صيروره:

لم تورد اتفاقية الأمم المتحدة تعريفاً في مضمون بنودها بشكل صريح فيما عدا صور الفساد، إلا أن مشروع الاتفاقية الذي جاء قبل الصياغة النهائية الإتفاقية من طرف الوفود المشاركة أعطى تعريف للفساد تتمثل في: "القيام بأعمال تتعلق إلغاء سلامة للواجب أو إساءة لوقوع أو سلطة بما في ذلك أفعال الإغفال توفرة مزية يوعد أو يسمى للحصول على مزية يرود بها أو تعرض أو تطلب بشكل مباشر أو غير مباشر أو إثر قبول مزية متناورة بشكل سواء للشخص ذاته أو لصالح شخص آخر". (3)

وأعطت الاتفاقية في مضمون بنودها جملة من الجرائم التي تشمل صور الفساد وهي:

الجرائم الأصلية: وتمثل الرشوة، الاختلاس، التغطية، إساءة إستغلال الوظيفة، المتاجرة بالفوائد، الإثراء غير المشروع.
جرائم تبعية: وتمثل في جريمة غسيل العائدات الإجرامية، الإخفاء، إعاقة سير العدالة .(4)

1-2 - تعريف الفساد في القانون الجزائري:

باعتبار أن الفساد مصطلح مطاط يتوسع و يضيف باختلاف الباحثين والبيئة التي يحدث فيها فقد تبد أفعال ما في دولة فساد وقد تظهر في دولة أخرى أفعال لا تعتبر كذلك يجب تجريها والعقاب عليها لمن يأتيها، وهذا وفق توجهات دينية وأدبية ونظامية و لهذا فإن معظم التشريعات لا تقوم بإعطاء مفهوم الفساد بشكل دقيق واضح وتحديد عن طريق تجريم الأفعال التي يعتبرها كل قانون أو تشريع ما عبارة عن فساد وتقوم كل دولة بسن قانون يجرمها ويعاقب عليها، ومن هنا يمكن أن نستخلص أن تعريف الفساد يختلف من تشريع لآخر وفق اتجاهات كل دولة.

أما التشريع الجزائري فقد عرف الفساد من خلال تحديد الجرائم أي تعدادها في ظل القانون رقم 06/01المتعلق بالوقاية من الفساد و مكافحته والمتمم بالأمر 05/10والذي جاء إقرارا لثقافة الفساد المصادق عليها، وتفعيلًا لآليات المكافحة في إطار التعاون الدولي (5) وذلك ما جاءت به المادة الثانية فقرة أولى التي تتعلق على الباب الرابع من هذا القانون وهي تعد في نفس الوقت صورًا للفساد، وهي على التوالي:

- رشوة الموظفين العموميين الأجانب و موظفي المؤسسات الدولية.
- الإمكانيات غير المستخدمة والروضة في القطاعات العامة، وأخذ
الفوائد غير المستخدمة.
- اختلاس المتطلبات من طرف موظف عمومي أو استعمالها على نحو
غير شرعي.
- الإعانات والتخفيفات غير المستخدمة في مجال الضرائب والرسوم.
- استغلال البنود وإساءة استخدام الوظيفة.
- عدم التصريح أو التصريح الكاذب للممتلكات والإشراء غير
المشروع.
- تلقي الهدايا والروضة في القطاع الخاص وخصوص المتطلبات
الخاصة.
- التمويل الخفي للأحزاب الوطنية.
- تبديد عائدات الإجرامية والخداع وعرقلة السير الحسن للعدالة
- البلاغ الكاذب والإبلاغ الكاذب. (6)

2 - مكافحة الفساد في ضوء اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة
الفساد: 2003

يشكل الفساد أقا بل المقياس لما له من آثار سلبية على الدول
خاصة في مجال التنمية، ولما كان التعاون الدولي لابد منه من أجل
مواجهة ظاهرة الفساد، فقد بادرت الأمم المتحدة إلى إعتماد اتفاقية
دولية لمكافحة الفساد التي تم إقرارها من طرف الجمعية العامة في

العدد الثاني - جوان 2015/شباط 2016
مجلة القانون والعلوم السياسية
وتعد هذه الاتفاقية بمثابة أول صك قانوني متخصص يمكن من خلاله مقاربة دولية موحدة وشاملة لبناء إستراتيجية مناسبة لمكافحة الفساد الذي أصبح يشكل معظلة عابرة للحدود.

كما تعتبر الاتفاقية إطار شامل حيث تمثل أداة توجه لمواجهة قضايا الفساد (7) وأحكامها تعد إطاراً توجيهياً للجوانب الوقائية والتجريبية والتطبيقية والتوعية، حيث تتناول مختلف جوانب مكافحة الفساد في إطار يتم بالشمولية (8) فهي تتناول أربع أركان رئيسية يمكن تحليل مضمونها كما يلي:

2-1 - الوقاية:

تنتمي ذلك من خلال تدابير منع الفساد أو الوقاية من أجل وضع حد لمخاطر وقوعه وهذا ما جاء به الفصل الثاني من الاتفاقية الذي يتحدث عن:

- تدابير وقائية تتعلق بسياسات مكافحة الفساد و الهيئة الوقائية وهي تمثل التوجيه العام لأي جهد يتناول بمكافحة الفساد بما يتوافق مع القانون الداخلي للدولة.

- تدابير وقائية تتعلق بالقطاع العام، والتي تشمل الوظيفة العامة والأمور المتعلقة بالانتخابات و التشريع لمناصب علبة ومسألة تمويل الأحزاب.

- تدعي الجهاز القضائي بما يتلاءم مع نظامها الداخلي القانوني من خلال منح الحصانة لأعضائه فيما يخص التحقيق والملاحقة وذلك من أجل إعطاء أكثر إستقلالية له.
- وضع الإجراءات القانونية المناسبة المتعلقة بالشروط وإدارة المال العام التي تقوم على معيار الشفافية والتنافس، بالإضافة إلى التدابير الوقائية ذات الصلة بمنع غسيل الأموال. (9)

2-2 التجريم والملاحقة الجزائية:

وهي تدابير الغرض منها تجريم الأفعال المرتبطة بالفساد وذلك من خلال:

- تحديد الممارسات المرتبطة بالفساد على مستوى القطاع العام وخصوصاً كن الفاعل أصلاً أو بالمساهمة أو المشروع، والتي توجب على الدول تجريبها كحد أدنى مثل الرشوة والاختلاس وتبيين المال العام والمتاحة بالفوائد وإساءة استعمال الوظائف، الخ.

- وضع تدابير تتعلق بالإجراءات الجزائية والتي تتعلق بملاحقة الموظفين ومكانية فصلهم وملائمة العقوبة مع جسامة الفعل ومنع التقدم في جرائم الفساد، بالإضافة إلى القواعد الخاصة بتداشير التجميد والحجر والصادرة والسرية المصرفية والقواعد الخاصة بحماية الشهود والضحايا والبراءين. (10)

2-3 معالجة الآثار المرتبطة على جرائم الفساد:

لما كان الأساس في موضوع الفساد لا يكف فيه الجانب الرديفي المتمثل في التجريم والملاحقة القضائية لوحدها، فكان من الضروري إرسال منهج يحوي الآثار المرتبطة عن جرائم الفساد مثلاً في إقرار
الاتفاقيات الدولية لكافحة الفساد لنظام التعويض (11) عن الضرر الناتج عن جريمة الفساد وذلك عن طريق إسترداد الموجودات من خلال حب الدول على وضع تشريعات في هذا الإطار تنضم تدابير خاصة بالمؤسسات المالية و إعتماد فروعها في الدول، بمعنى تأسيس البنوك التي تمكن غير خاضعة للرقابة، بالإضافة إلى تكييف التشريعات المتعلقة بالإجراءات الجزائية والإدارية بما يتلاءم مع النظام القانوني الداخلي و التعاون الدولي، مما يؤدي إلى إتاحة المعلومات حول العائدات و توفير الطرق القانوني لاجل التجميد والحجز والمصادرة مع وضع أجهزة إستخباراتية مهمتها الرقابة المالية (12).

2-4 التثقيف والتوعية:

يعتبر الوعي أحد الوسائط التي تطرحها الاتفاقيات الدولية لكافحة الفساد من أجل إشاركان جميع الفعاليات في معالجة جرائم الفساد (13) و ذلك من خلال:
- حملات التوعية لصالح الفئات الاجتماعية حول مخاطر الفساد وتباعته و أشكاله و معاورته.
- العمل مع المجتمع المدني والمجتمعات والبرلمانيين لوضع سياسات لكافحة الفساد.
- وضع معايير موضوعية للتوظيف و واجب المواطنين على المساعدة في الإخطار عن جرائم الفساد و بؤرة من أجل تضافر الجهود و تكاملها.
3 - مكافحة الفساد في ظل القانون رقم 06/01 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته.

- الأحكام الموضوعية:

جاء القانون 06/01 بأنه تم تجريم جرائم أخرى جرائم الفساد كجريمة الإثارة غير المشروع، عدم التصريح بالممتلكات أو التصريح الكاذب، تلقي الهدايا والرشوة للموظفين العموميين والأجانب والدوليين (14) والإخلال بالالتزام تعارض المصالح.

إلى جانب جرائم أخرى كانت مبادئها موجودة في التشريع الجزائري والجزائرí لكن تم توظيفها بمناسة مكافحة جرائم الفساد، كالإخفاء وإعاقة سير المداعنة وعدم الإبلاغ وحماية الشهود والملحنين والخبراء والضحايا من الإلقاء والتهريب والتهديد يمكن تفصيلها كما يلي:

1- جريمة الرشوة: (15)

جاء القانون 06/01 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته أكثر تفصيلاً جريمة الرشوة من خلال توضيع دائرتها من حيث صفة الجاني ومبادئه فقامت بتجريم:

- رشوة الموظفين العموميين والموظفين العموميين الأجانب وموظفي المنظمات الدولية: يقصد بجرائم الرشوة بشكل عام "التصرف بالوظيفة أو بالنصب والإخلال بواجب الواجبة، الذي يستوجب التحلي به من طرف كل من يتولى وظيفة أو خدمة عامة" (16)، وباشتراك مضمون المادة
نجد أن المشروع بзван عقابي على نظام ثانوية الرشوة في تشغيل جريمة متميزة أولاً، الرشوة السلبية والثانية الإيجابية.

وقف جريمة الرشوة السلبية بمجرد عرض أو وعد أو منح الموظف العمومي سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، سواء كان ذلك لصالح الموظف ذاته أو شخص آخر أو كيان آخر، بمثابة غير مستحقة بهدف أداء أو إمتناع هذا الأخير عن عمل من صميم واجباته.

و تقوم جريمة الرشوة الإيجابية بمجرد القبول بأي صورة من الصور كانت مزية غير مستحقة من طرف الموظف العمومي سواء لنفسه أو لغيره أو لصالح كيان آخر و ذلك لأداء أو إمتناع عن أداء عمل يعتبر من صميم واجباته.

يقضي قيام هذه الجريمة بالضرورة صفة الموظف العمومي الوطني أو الموظف العمومي الأجنبي أو الموظف في المنظمات الدولية.

أما فيما يخص تجريم الرشوة في القطاع الخاص فلم تختلف عن تجريم الرشوة في القطاع العام، إلا من حيث الشخص الذي يدير هذا الكيان دون تغيير في نفته و شكلها. (17)

2 - الجرائم المتعلقة بالصفقات العمومية و العقود:

جرم قانون مكافحة الفساد الأفعال المرتبطة بمجالي الصفقات العمومية والعقود وهي:
الرشوة في الصفقات العمومية: نص المشرع الجزائري على

هذه الجريمة في المادة 28 من القانون 06/01 المتعلقة بالوقاية من الفساد ومكافحته ونصت على أركان الجريمة و من ضمنها صفة الموظف العمومي طبقا لمقتضيات المادة الثانية، و يكون الفعل بمناسبة التحضير أو إجراء مفاوضات قد إبرام صفقة أو تنفيذ عقد باسم الدولة أو الجماعات المحلية أو المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري أو ذات الطابع الصناعي والتجاري أو الاقتصادي.

أخذ فوائد بصفة غير قانونية: نص المشرع على هذه الجريمة في المادة 35 من القانون 06/01 مشاريا في نص المادة 82 من ذات القانون على أنها تخل محل المواد 123، 124، 125 من قانون العقوبات الجزائري، و حصر صورتها في أخذ أو تلقي الموظف العمومي سواء مباشرة أو بعقد صوري أو بواسطة الغير، فوائد من العقود أو المزايدات أو المناقصات أو المقاولات بمناسبة إدارتها أو الإشراف عليها سواء بصفة جزئية أو كلية أو كان مكلفًا بإصدار إذن بالدفع، أو مصفي في عملية ما و يأخذ منه فوائد أيها كانت.

جریمة استغلال الوظيفة: جاءت المادة 33 من القانون 06/01 المتلقت بالوقاية من الفساد ومكافحته لتجريم أي استغلال للوظيفة التي يتولاها أي شخص وفق قانونين هما:

- قيام الجاني بوعود أو عرض أو منح مزية غير مستحقة سواء لموظف عمومي أو للغير، بأي شكل كان، لتحريضه على استغلال
نفوذه الفعلي أو المفترض بغض الحصول على مزية غير مستحقة، سواء لصالح الجاني أو الغير من إدارة أو من سلطة عمومية.

- كل من طلب أو يقبل مزية غير مستحقة سواء كان موظف عمومي أو لم تكن له صفة الموظف العمومي، لصالحه أو لصالح الغير، لكي يستغل هذا الأخير نفوذه الفعلي أو المفترض بهدف الحصول على منافع غير مستحقة، من إدارة أو سلطة عمومية.

4- الجرائم المرتبطة بالممتلكات:

- جريمة إخلال الممتلكات أو استعمالها بنحو غير شرعي: تطرق القانون 06/01 إلى هذه الجريمة بنص المادة 29 التي تضمنت قيام موظف عمومي بإخلال الممتلكات عن طريق الاختلاس أو الإتلاف أو التبديد أو الحجز مع إستعمالها في نحو غير شرعي و يسمى أن تكون هذه الممتلكات عمومية أو خاصة.

- جريمة التصريح أو التصريح الكاذب بالممتلكات: يتعلق الأمر بالأشخاص الذين يضعهم القانون تحت طائلة التصريح بممتلكاتهم نتيجة المناصب التي يتعزونها بالنظر لمضمون المادة سواء من خلال عدم التصريح في مدة شهرين كأقصى حد أو الإدلاء بمعلومات خاطئة تتعلق بالممتلكات، أو خرق التزامات يفرضها القانون. (18)

- إخلال الممتلكات في القطاع الخاص: جرم القانون 06/01

الاختلاس، الإتلاف، التبديد،الحجز عمدا بدون وجه حق و
لاستعمال غير الشرعي، و ذلك بموجب المادة 29 واعتبر صفة الجنائي أن يكون موظف عمومي كركن لقيام الجريمة وإعتماد معيار سبب وجود الممتلكات أو الأموال بين يدي الموظف بالإضافة إلى أنها عهدت إليه بحكم الوظيفة أو بسبيها.

5 - جريمة الإثارة غير المشروع: تتعلق هذه الجريمة بالذمة المالية للأشخاص وذلك من خلال الزيادة غير المبررة في الدوام المالية للأشخاص بطرق غير شرعية، وإستمراريتها من خلال حيازة الممتلكات غير المشروعة أو استغلالها بطريقة مباشرة أو غير مباشرة. (19)

6 - جريمة القدر: نص القانون 06/01 على المادة 30 ويشترط لقيام هذه الجريمة صفة الموظف العمومي على النحو الذي تم التطرق إليه في نص المادة 02 من نفس القانون، ويتضمن النشاط الإجرامي في طلب أو تلقي أو إشراط أو الأمر بتحصيل مبالغ مالية مع علمه بأنها غير مستحقة الأداء أو يزيد عن القيمة المستحقة الأداء، سواء لصالحه أو لصالح الإدارة أو لصالح الطرف الذي يحصل لحسابه.

7 - جريمة الإخفاء: يشمل الإخفاء كل ما هو متعلق بالعائدات التي يمكن أن تنتج عن جرائم الفساد مع توفير التعمد في ذلك . (20)

8 - جريمة عدم الإبلاغ: إن جريمة عدم الإبلاغ كمثيلاتها السابقة تعتبر جريمة كلاسيكية إلى حد ما، و يقصد بها عدم قيام
الثاني المعايرة: جوان 2015/جويلية 1436

135

شخيص بحكم وظيفته أو مهنته بإبلاغ السلطات العمومية في الوقت الملائم عن جرائم فساد يعلم أنها واقعة. (21)

ويفهم المخالف فإن يمكن لشخص التبليغ لكن بعد فوات الأوان مما يجعل الأدلة غير ذات قيمة أو يصعب ملاحظة الجرمين في وقتهم نتيجة عدم الإبلاغ في الوقت المناسب. (22)

9- جريمة البلاغ الكيدي: جاءت بها المادة 46 من القانون 06/01 ويقصد بها تبليغ السلطات القضائية جريمة يعلم البلغ بعدم وقوعها تتعلق بجرائم الفساد بشكل متعمد.

10- جريمة إعاقة سيير المصالحة: نص عليها القانون 06/01 في المادة 44 منه وتأخذ الجريمة صورتين التهريب والرغبة أو عرض أو منح أو الوعد بمزية غير مستحقة.

والهدف منها هو ردع أي كان على الإدلاء بشهادة الزور أو المنع من الإدلاء بالشهادة أو تقديم الأدلة في إجراء له صلة بأفعال مجرمة بموجب هذا القانون.

لتفتيض في الفقرة الثانية التهديد أو الترغيب لعرقلة سيير التحريات الجارية بشأن الأفعال المجرمة بموجب القانون.

11- الجرائم المحسنة بالشهود: الخبراء، المبلغين والضحايا: نص القانون 06/01 في المادة 45 على أن كل من

مجلة القانون والعلوم السياسية
يلجأ إلى التهديد بأي طريقة كانت أو الترهيب ضد الشهود ، الخبراء ، الضحايا والمبلغين أو أفراد عائلاتهم وكل من له صلة بهم.

وكان قد عرف تجريم هذه الوقائع في قانون العقوبات سابقا تحت أوصاف مختلفة .

12- جريمة إخلال الموظف العمومي بالالتزام الإبلاغ عن تعارض المصالح: جاء المشرع بسن التزام على عاتق الموظف العمومي في نص المادة 08 من القانون 06/01 وهو ضرورة إخبار سلطته الرئاسية بتعارض مصلحته الخاصة مع المصلحة العامة ، ورتب على الإخلال بهذا الإلتزام عقوبة ليصبح الفعل جمرا ومعاقب عليه.

13- جريمة تلقى الهدايا:نص القانون 06/01 على تجريم تلقى الهدايا بنص المادة 38 وحصر أركانها في قبول الموظف العمومي هدية أو أي مزية غير مستحقة ، من شأنها أن تؤثر على سير إجراء ما أو معاملة ما لها علاقة بهمها ، ويلحق التجريم مقدم الهندية كذلك.

14- جريمة الإعفاء أو التخفيف غير القانوني من الضرائب أو الرسوم: يقضي قيام الجريمة صفة الموظف و يحصر النشاط الإجرامي في الملح أو الأمر بالاستفادة من إعفاءات أو تخفيفات في الضرائب أو الرسوم بأي شكل من الأشكال و مهما يكن السبب ، دون ترخيص قانوني لتضيف المادة التشريعي المجاني لعناصر مؤسسات الدولة.

15- جريمة التمويل الخفي للأحزاب السياسية: تأكيدا للقانون العضوي المتعلق بالأحزاب والمحدد لكيفيات تمويل الأحزاب جاءت المادة
العقوبات المقررة لجرائم الفساد في ظل القانون 06/01 المتعلق بالوقاية من الفساد و مكافحته:

1 - العقوبات الأصلية: وهي العقوبات المقررة أصلا للجريمة ويجوز الحكم بها دون عقوبة أخرى أو قد تكون مرتبطة معها العقوبة الأصلية لجريمة متعددة. كأن تكون عقوبة الخس أو السجن ومعها الغرامة المالية.

ويمكن حصر العقوبات الأصلية في مايلي:

- عقوبة الخس: وهي العقوبة الأصلية التي نص عليها القانون الخاص بمكافحة الفساد.

- عقوبة الخس لمدة تتراوح بين عشرة سنوات إلى عشرين سنة (24) وتطبيق في الجرائم الآثائية:

- الرشوة في مجال الصفقات العمومية.

- عقوبة الخس لمدة تتراوح بين خمس سنوات إلى عشرة سنوات وتطبيق في الجرائم الآثائية:

- الإعفاء والتخفيض غير القانوني في الضرير أو الرسم.

- عقوبة الخس لمدة تتراوح بين ستين إلى عشرة سنوات وتطبيق في الجرائم الآثائية:

- رشوة الموظفين العموميين.

- الامتيازات التي تنتج عن الصفقات العمومية.
- رشوة الموظفين العموميين الأجانب و موظفي المنظمات الدولية.
- إختلاس الممتلكات العمومية من طرف موظف عمومي
  واستعمالها بطريقة غير شرعية
- الغدر والإخفاء.
- إستعمال النفوذ والثراء غير المشروع.
- أخذ فوائد بطريقة غير قانونية
- التمويل الخفي للأحزاب.
- إختلاس الممتلكات في القطاع الخاص.
- عقوبة الحبس لمدة تتراوح بين ستة أشهر إلى خمس سنوات

وتطبق في الجرائم الآتية:

- عدم التصريح أو التصريح الكاذب بالممتلكات.
- الرشوة في القطاع الخاص.
- إختلاس الممتلكات في القطاع الخاص.
- إعاقية سير العدالة.
- حماية الشهود والخبراء والملفين الضحايا من ما يتعرضون له من طرف المتهمين في جرائم القصاد.
- البلاغ الكيدي وعدم الإبلاغ عن الجرائم.

- عقوبة الحبس لمدة تتراوح بين شهرين إلى ستة أشهر وتطبق في الجرائم الآتية:

  - تعارض المصالح في مجال الإجراءات المتبعة في الصفقات العمومية.
  - تلقى الهدايا.
الغرامة: هي عقوبة أصلية يتم الحكم بها مع العقوبة الأصلية للجريمة وقد أقرها المشرع في كل جرائم الفساد طبقا للقانون رقم 06/01 يتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته وحدد قيمتها بـ 50000 دينار جزائري كحد أدنى و1000000 دينار جزائري كحد أقصى مع رفعها أو تخفيضها بما يتلاءم مع الجريمة المعاقب عليها.

2 - العقوبات التكميلية : (25)

وهي العقوبات التي تلحق الجزائي بناءا على العقوبة الأصلية بشرط أن يحكم بالعقوبة التكميلية وهي عقوبة إضافية لا تلحق الحكم إلا إذا نص عليها القانون وهي جوازية للقضي للحكم بها. وقد أعطت المادة 50 من القانون 06/01 إمكانية الحكم على الجنائي بعقوبة أو أكثر من العقوبات التكميلية المنصوص عليها في قانون العقوبات الجزائري. (26)

- الأحكام الإجرائية:

ترتبط الإجراءات إرتباطا وثيقا بالجريمة في حد ذاتها و تعتبر الوجه الآخر للمكافحة حتى يكون تكامل بين الأحكام الموضوعية التي تشمل الجرائم و تحديد عقوبتها و بين الأحكام الإجرائية التي تشمل الإجراءات المرتبطة لإثبات الجرائم و التحري، بالإضافة إلى الإجراءات المرتبطة بالتعاون القضائي الدولي وهذا الغرض أرفق المشروع الجزائري القانون بمجلة من القواعد الإجرائية المختلفة التي تنطبق لها إجمالا في مايلي:
- أقر القانون رقم 06/01 جملة من الإجراءات اللازمة من أجل
ملاحظة مركزي جرائم الفساد وإثبات الأدلة فيها، ومن هنا فقد أبان
المشرع في إطار هذا القانون على إجراءات قانونية شاملة تتلاحم وطبيعة
هذه الجرائم كان من بينها إجادة الأمور المتعلقة بجميع الأدلة إلى التشريع
المعمول به و القصد به هو الإجراءات الجزائية بشكل رئيسي(27)
بالإضافة إلى الإجراءات المتعلقة في التشريعات السارية المعمول والمرتبطة
بهذه الجرائم.

- ركز الباب الخامس من هذا القانون على التعاون الدولي كأيامة من
أجل مكافحة الفساد في إطاره العالمي لما له من أثار يمتزد إلى خارج الدوّل
فقد أبان المشرع في القانون رقم 06/01 على إجراءات قانونية خاصة تم
إفراغها من مضمون الاتفاقية الدولية لمكافحة الفساد خاصة ما تتعلق منها
بالتحريات و المتابعت القضائية كمنح كشف عن تحويل العائدات
الإجرامية خاصة فيما تتعلق بالمعلومات الخاصة بالأشخاص محل المتابعة
وتشديد الرقابة على الحسابات ومنع فتح فروع للمصرف التي ليس لها
حضور مادي أو غير خاضعة للرقابة أو لها حسابات مع مؤسسات مالية لا
تقوم على نفس الإجراءات، ويضاف إلى ذلك التعاون القضائي الدولي
في مجال تقديم المعلومات حول الحسابات المالية المتواجدة بالخارج والتي
يمتلكها الموظفون العموميون، كما شدد القانون من الإجراءات القضائية و
التي تأتي بعد حدوث جرائم الفساد خاصة فيما تتعلق فيها بالتحسيط
المصادرة والحجر للعائدات والأموال غير المشروعة واسترخاع
الأرصدة.
لا أن أهم إجراء قضائي تميز به القانون هو رد كل ما تم إخلاله أو قيمة ما حصل عليه من منفعة أو ربح حتى ولو انتقلت إلى أصول الشخص أو فروعه أو إخوته أو زوجته أو أصيباه حتى ولو تم تحويلها إلى مكاسب أخرى أي إعادة استثمارها في مشاريع أخرى.

وأحال القانون المساهمة و المسؤولية الجزائية للشخص المعنوي في ارتكاب جرائم الفساد إلى قانون العقوبات(28)، أما المشروع فيعاقب عليه بنفس عقوبة الجريمة المرتكبة.

كما أن القانون منع تقدام الدعوى العمومية والعقوبة المقررة لجرائم الفساد إلا أنه ربط ذلك بتحويل عائدات الجرائم إلى الخارج.

كما تعتبر الامتيازات أو البراءة أو العقد أو الصفقة التي يستفيد منها مرتكي بجرائم الفساد باطلة وتعتبر متعددة الأثر بتصريح من الهيئات القضائية المختولة في الموضوع إلا أن ذلك يستثنى الحقوق الناتجة عن أعمال حسن النية . (29)

- أما بالنسبة للإجراءات المتبعة في مجال الممتلكات وتدابير استرجاعها فتتضمن الاعتراف بحق الملكية والتعويض بأحكام قضائية ضد الأشخاص في حالة طلب دولة ما له، كما تشمل الإجراءات الخاصة بالممتلكات المصادرة والتجميم والحجز إجراءات محددة. (30)
الهياط الوطنية لمكافحة الفساد:

الديوان الرئيسي لقمع الفساد: تم إقرار إنشاء الديوان الرئيسي لقمع الفساد في ضوء ما جاء به الأمر رقم 05/10 المؤرخ في 26 أكتوبر 2010 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته والذي يسند الديوان الرئيسي لقمع الفساد وهو هيئة إدارية مستقلة تتمتع بالشخصية المعنوية والإستقلال المالي.

يشكل الديوان الرئيسي لقمع الفساد من 06 أعضاء يعينون بمرسوم رئاسي لفترة 5 سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة. يعين أعضاء وموظفين يعيسى ويتم حمايتهم من كل أشكال الضغوط أو التهديد أو الإهانة أو الشتم أو الاختفاء أثناء تأدية مهامهم. يضمنون حفظ السر المهني حتى بعد إنهاء مهامهم في الديوان. (31)

يرفع الديوان تقرير سنوي لرئيس الجمهورية يتضمن تقييمًا للنشاطات ذات الصلة بالوقاية من الفساد ومكافحته وكذا التقارير والمعاينة والتوصيات المقترحة عند الاقتضاء.

مهامه:

حدثت المادة 20 من القانون رقم 06/01 المتعلق بمكافحة الفساد والمحبب بالأمر رقم 05/10 المؤرخ في 26 أكتوبر 2010 لتأسيس الهيئة المكلفة بالوقاية من الفساد ومكافحته وحولها من الديوان الرئيسي لقمع الفساد:
- إقتراح سياسة شاملة للوقاية من الفساد تجسيداً لمبادئ دولة القانون وتعكس النزاهة والشفافية والمسؤولية في تسيير الشؤون والأموال العمومية.

- تقديم توجيهات تنص الوقاية من الفساد لكل شخص أو هيئة عمومية أو خاصة واقتراح تدابير خاصة منها ذات طابع تشريعي أو التنظيمي للوقاية من الفساد وكذا التعاون مع القطاعات المعنية العمومية والحالية في إعداد قواعد أخلاقيات المهنة.

- إعداد برامج تسمح بتوعية وتحسيس المواطنين والآثاث الناجة عن الفساد.

- جمع ومركز واستغلال المعلومات التي يمكن أن تساهم في الكشف عن أعمال الفساد والوقاية منها لاسيما البحث في التشريع وتنظيم الإجراءات والإجراءات الإدارية عن عوامل الفساد لأجل تقديم توصيات لإزالتها.

- التقييم الدوري للأدوات القانونية والإجراءات الإدارية الرامية للوقاية من الفساد ومكافحتها والنظر في فعاليتها، وتلقي النصائح والملاحظات العملية للموظفين و بصورة دورية ودراسة وإستغلال المعلومات الواردة فيها والسهر على حفظها.

- ضمان تنسيق ومتتابعة النشاطات والأعمال والباشرة ميدانياً، على أساس التقارير الدورية والمنظمة والمدفوعة
بالإحصائيات وتحليل متصلة بمجال الوقاية من الفساد ومكافحته
والتي ترد من القطاعات والمتدخلين المعينين،و الاستعانة بالنيابة
العامة لجمع الأدلة والتحري في وقائع ذات علاقة بالفساد.

- السهر على تعزيز التنسيق ما بين القطاعات وعلى التعاون
مع هيئات مكافحة الفساد على الصعيدين الوطني و الدولي.

- الحث على كل نشاط يتعلق بالبحث عن الأعمال المباشرة في
مجال الوقاية من الفساد ومكافحته وتقييمها.

- بالإضافة إلى ذلك يمكن للديوان طلب المعلومات اللازمة
للكشف عن الفساد من الإدارات والمؤسسات والهيئات التابعة
للقطاع الخاص أو العام ومن كل شخص عمومي أو خاص و في
حالة الرفض أو التعمد في عدم التقدم يمكن اعتبار ذلك جريمة
إعاقية حسن سير العدالة.

خاتمة:

تعتبر الآليات القانونية الوطنية والدولية لمكافحة الفساد
غير كافية إذا لم تكن معها جملة من الإجراءات غير القانونية،والتي
يمكن أن نصفها في خانة الآليات غير الردعية و التي ترتبط بالإنسان
على المستوى السلوكي،و أخرى تتعلق بالبيئة و ترتبط بالإعداد
السياسية والتنمية الاقتصادية، فيمكن القول بأن إتفاقية الأمم
المتحدة 2003 تشكل إطارا دوليا ممتازا لتوجيه الدول نحو وضع
المجلة القانونية والعلوم السياسية 145 العدد الثاني - جوان 2015/شعبان1436

الآليات لمكافحة الفساد على المستوى الموضوعي والإجرائي، كما أن
إصدار القانون رقم 01/2015 يتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته
يعبر عن إرادة الجزائر في مواجهة هذه الظاهرة سواء من خلال
تشديد العقوبات على جرائم الفساد وتوسيع إجراءات ملاحقة
المجرمين وتأسيس الديوان المركزي لقمع الفساد.

وتأسسة لما سبق ذكره يمكن إيجاد جملة توصيات تساهم في
مكافحة الفساد وهي كما يلي:

- تكثيف البحوث والدراسات التي تنعى باليات مكافحة
الفساد سواء داخل المؤسسات الأكاديمية أو خارجها بما يؤدي إلى
الوعي بضرورة مواجهة هذه الظاهرة، وينبغي أن يشمل ذلك
دورات تكوينية للموظفين السامين والعمال والقيام بالتوثيق
داخل المؤسسات الإدارية العامة والخاصة والمالية من خلال
وسائل التوثيق التي تتلاطم مع طبيعة العمل.

- مراجعة التشريعات الوطنية من خلال جان أو هيئة خاصة
مؤهلة لمعرفة مدى قدرة هذه القوانين على تحقيق الردع الكافي،
بالإضافة إلى ملائمتها مع مستجدات الجرائم التي يمكن أن تشكل فسادا
خاصة وأن هذه الظاهرة تتطور وفق التحولات التي تحدث في
المجتمعات.

- إقامة دورات تكوينية لجهاز المضبط القضائي لمواكبة
المستجدات الإجرائية لملاحقة الجرمين مع توسيع صلاحياتهم بما
يتلاءم مع حجم هذه الجرائم، خاصة فيما يتعلق منها بوسائل الإثبات مع الحفاظ على الحرية العامة وتفتيش الاختصاصات الموسيقة في ظل إطار قانوني ينبع من الهدف الأسمي وهو إصلاح المجتمع من هذه الظاهرة وحفظ النظام العام.

- تدعي إستقلال الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد المتمثلة في الديوان المرزكي لقمع الفساد بتوفير البيئة الملائمة لعملها، بالإضافة إلى تفعيل أجهزة المساءلة مع إشراك أصحاب الأعمال والمواطنين فيها ومعاقبة من يثبت إدارته بالفساد معاقبة سريعة وقاسية.

- تكثيف التعاون الدولي من خلال المصادقة على الاتفاقيات التي تعني بمكافحة الفساد، مع الدخل في اتفاقيات ثنائية من أجل إغلاق المانافذ على الجرائم خاصة فيما تتعلق بتبويض أموال العائدات واسترجاع الموجودات المرتبطة بجرائم الفساد وتسليم الجرائم.

الموامش:


(2) Pour tout les renseignement concernant la corruption voir : Paolo Mauro, Corruption : Causes, Consequences, and Agenda for further research, Finance and Development, International Monetary Fund, March 1998, P11
(3) أحمد بن عبد الله بن سعود الفارس، "تفسير الفساد في اتفاقية الأمم المتحدة (دراسة تأصيلية مقارنة). مذكرة ماجستير غير منشورة، أكاديمية نافع للعلوم الأمنية، كلية الدراسات العليا، قسم العدالة الجنائية. 2008. ص. 28.

وفي نفس السياق الخاص بفهم الفساد والفساد الشريعة الإسلامية تشريع سماوي يتميز بالريبانية والشمولية والعالمية والصلاحيّة لكل زمان ومكان، فإن أي كانت الأفعال التي هي محل تجريم من القانون الوضعي سواء كان وثنياً أو دولياً فإن الشريعة الإسلامية (القرآن الكريم، السنة النبوية الشريفة) قد كانت أولى بها بصورة أو بأخرى سواء من خلال النص الصريح عليه في القرآن الكريم أو السنة النبوية، أو تركها للإجتهاد وفق مقتضيات التطورات التي تمر في حياة المسلمين بما يتوافق مع مضمون تطبيق الشريعة الإسلامية.

وبعد الفساد في الشريعة الإسلامية كل ما لا يتفق معها مهما كان سواء كان فعلاً أو قولاً أو غير ذلك، بما لا يؤدي إلى تطبيق مقاصد الشريعة الإسلامية.

إلا أنه يمكن إيجاز تعريف الفساد وفق ما جاء به فقهاء الشريعة الإسلامية:

تعريف العز عبد السلام: "جميع الخروجات والفسادات شرعاً.

تعريف القروطي: "الفساد ضد لصلاح وحقوقه العدوّ من الاستقامة إلى ضدها.

تعريف ابن كثير: "الفساد هو العمال بالمنعصعة.

تعريف الراغب الأصفهاني: "الفساد خروج شيء عن الاعتدال قليلاً كأن الخروج أو كثير أو يضايق الصلاح و يستعمل ذلك في النفس والأشياء الخارجة عن الاستقامة"

أنظر في ذلك: أحمد بن عبد الله بن سعود الفارس، مرجع سابق، ص. 6.

(4) نشير إلى أن الاتفاقية قد أعطت قسمين لصور الفساد:

- أولاً ولهما إرادة تضمّنت المواد 15 فقرة 2-16-21-23-25 التي توجب على الدول الأطراف تجريم بعض الجرائم المشكلة للفساد كشرفة الموظفين العموميين والأجانب ومنظمات المؤسسات العمومية وانتهاك الممتلكات والأموال وتبديها أو تسريبها وحل أموال العائدات.
القسم الثاني: إختياري تضمنت المواد 16 الفقرة 2-18-2-24والذي يتم فيه إستحسان الدول الأطراف لتجريم بعض الأفعال كرشوة موظفي المؤسسات الدولية الدبلومية والمتبعة بالإقدام و وإساءة استعمال الوظائف والإثاث غير المشروع الرشوة في القطاع العام والخاص وإختلاس الممتلكات والإخفاء.

(5) التفصيل حول آليات التفعيل: دليل البرلماني العربي لتفعيل إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. بيروت، منظمة برلمانين ضد الفساد. متوفر على موقع: www.arpacnetwork.org

(06) أنظر مضمون مواد الباب الرابع من القانون رقم 06/01 المتعلقة بالوقاية من الفساد ومكافحته.

(07) نشير إلى أنه قد صدر عن الأمّ المتحدة العديد جلة من القرارات لمواجهة هذه الظاهرة في بداية التسعينات كان أهمها:


- كما أن المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة قد اصدر عدة قرارات تتعلّق بمكافحة الفساد.


(08) تضمنت الدراسة الخاصة لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد أهداف أساسية من أجل خلق مناخ دولي لمكافحة الفساد عبر التعاون الدولي وتوفير المساعدة التقنية وتحديد نطاق تطبيق بنود الاتفاقية. للفصل حول الأهداف التي جاءت في الدراسة انظر: عبد المنعم سليمان، ظاهرة الفساد دراسة في مدي ملائمة التشريعات العربية لأحكام اتفاقية مكافحة
الفساد: متتوفر على الموقع الإلكتروني الخاص بالأمم المتحدة. ص 19. pogar.org/arabic-

(09) المواد من 14-15 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

(10) لتفصيل حول إجراءات التجريم واللائحة أنظر: المواد من 15 إلى 27 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

هيئات مكافحة الفساد على المستوى الدولي:
ترتكز معظم هيئات الفساد في مكتب الأمم المتحدة المعين بالإمارات والجمعية والمنظمات الاقتصادية الدولية.

- مكتب الأمم المتحدة المعين بالإمارات والجمعية:
تأسس مكتب الأمم المتحدة المعين بالإمارات والجمعية سنة 1997 ومقره بفيينا بالنمسا، حيث يعمل المكتب على مكافحة المخدرات والجريمة الدولية عبر العالم، واعتبار أن الفساد يرتبط في غالب الأحيان بالمخدرات والأشخاص غير المشروع والإرهاب والجريمة المنظمة.

بالإضافة إلى أن مكافحة الفساد تتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية وترتبط من فرص الاستثمار الاجتماعي والدولي وتدعم الديمقراطية وتهيئ البيتة قوامها سيادة القانون.

هذا فإن المكتب يعمل في مجال مكافحة الفساد عبر عدة مبادرات ترتبط بتطبيق اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد:

- ضمان التصديق على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد وسن قوانين فعالة في مجال مكافحة الفساد على نطاق عالمي.
- المساعدة على إنشاء هيئات مستقلة معنية بمكافحة الفساد والمحافظة على استقلالها.
- مساعدة البلدان على ضمان نزاهة مؤسساتها المعنية بالعدالة الجنائية.
- الإرشاد إلى الأساليب الفعالة لاسترداد أعداد الفساد على الصعيد المحلي والدولي.
- توفير التدريب الفعال على الوقاية من الفساد والتحرى بشأنه وملاحظة مركزيته ودائنتهم أمام القضاء.
- إقامة شراكات مع وكالات ومنظمات غير حكومية أخرى تنشط في مجال تقرير سياسات مكافحة الفساد وتقديم المساعدة التقنية وإجراء الرقابة الداخلية والدعوة إلى المناصرة.

- الترويج لليوم الدولي لكافحة الفساد المصادف لـ 09 ديسمبر من كل سنة من أجل إذكاءوعي المواطنين بأثر الفساد في حياتهم وللحصول المتاح للخروج منه بالإضافة إلى مبادرات أخرى تخصص تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لكافحة الفساد.

فخلال السنوات الخمس الماضية قدم المكتب المساعدة التقنية والتدريب لما يلي:

- الدليل التشريعي لتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لكافحة الفساد.
- الدليل التقني لمساعدة مقرري السياسات والمهندسين على تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لكافحة الفساد 2007.

- أداة كتابة طلبات المساعدة القانونية المتبادلة
- مجموعة أدوات مكافحة الفساد
- كتيب الأمم المتحدة الإرشادي لأعضاء النيابة العامة والمحققين بشأن تدابير مكافحة الفساد.
- التقييمات الفطرية لكافحة الفساد.

للإطلاع أكثر حول نشاطات المكتب انظر الموقع الرسمي للكتيب الأمم المتحدة المعني بالجريمة والمخدرات بفيينا بالنسما:

www.unodc.org

تلعب الهيئات المالية الدولية دوراً بارزاً في مجال مكافحة الفساد ووفقاً لاستراتيجيات مختلفة تذكر منها:

- البنك الدولي:

تتجه جهود البنك الدولي في إطار مكافحة الفساد من خلال الجانب الاقتصادي عبر جملة من الإجراءات التي تقوم بها اتجاه الدول تركز أساساً على الخدمات والقرصان الموجهة لها وذلك بربطها ببرامج لكافحة الفساد يشارك فيها:

www.unodc.org

العدد الثاني - جوان 2015 / شعبان 1436

مجلة القانون والعلوم السياسية
خبراء تابعين للبنك الدولي مع وضع معايير محددة لكافحة الفساد.

وقد قدر البنك الدولي حجم الخسائر التي تلقى الاقتصاد العالمي جراء الفساد.

بما لح 32 تليون دولار أي حوالي 7% من الاقتصاد السنوي العالمي.

- صندوق النقد الدولي:

ترتكز جهوده في مكافحة الفساد في وضع ضوابط تخص تقديم القروض ومساعدات الدول، كما حدد الصندوق حالات الفساد وربطها ببعض الأموال العامة وتوتر الموظفين العموميين في عمليات التحالف الجماعي والضربي، وإساءة استخدام أيادي الصريف من طرفهم وإساءة استعمال السلطة. وجميع الممارسات المتعلقة بالإستثمار الأجنبي وغيره من القطاعات الأخرى، ويطرح الصندوق آليات لمكافحة الفساد تتركز على إصلاح الخزينة وقطاع الضريبي والمزاجية والمحاسبة وتحديد مع خلق بيئة اقتصادية مستقرة تبنى على الشفافية وتطوير التشريعات القانونية في الضرائب والأعمال التجارية.

- منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية:

تعتبر جهود المنظمة من أهم الابداعات في مجال مكافحة الفساد وتتمثل فيما يلي:


* الفساد في المشتريات المولدة للمساعدات: أصدرت المنظمة توصيات خاصة لمكافحة الفساد والتي تدعم فيها إلى اتخاذ تدابير إجراءات في هذا الشأن، كما تقوم المنظمة بمساعدة الدول الأعضاء في تعزيز استثمار الموظفين الرسميين وزيادة كفاءتهم.

إلى جانب ذلك توجد هيئات دولية أخرى تعنى بمكافحة الفساد بطريقة أخرى قد تمثلت أساسا في مايلي:
- مجموعة العمل المالي لمكافحة غسيل الأموال (GAFI-FATF).
- مجموعة الثمانية الكبار (G8) ، مجموعة الدول المكافحة للرشوة.
(GRECO)
- المرصد الجيوسياسي للإجرام الدولي.

للتفصيل أكثر حول هذه الهيئات وعملها انظر: ختام شبيه، مكافحة الاجرام المالي و الاقتصادي، مرجع سابق، ص 54 وما بعدها.

الهيئات الإقليمية:

ترتكز معظم الجهود الدولية في مجال مكافحة الفساد في جملة من الإتفاقيات العامة التي ترتبط بالفساد في حد ذاته و التي تتضمن عدة جرائم و إجراءات تمشى سياسات مناهضة للفساد. و يعتبر الاتحاد الأوروبي الرائد في ذلك من خلال جملة من التشريعات و الإتفاقيات، بالإضافة إلى الهيئات الإقليمية الأخرى في أمريكا اللاتينية و آسيا و إفريقيا.

توجد أهم إتفاقيات و نصوص مربحة بالفساد ك إطار عالم و الخاصة يمكنها
- إجرام الإقتصادي والمالي على المستوى الأوروبي:
  - تحليل اسم المتعلق بالوقاية من إستعمال النظام المالي لغرض تبديد الأموال، بروكسل 1991.06.10 .
  - إتفاقية خاصة بالتبديد: كشف و حجز و مصادرة أعداد الجريمة
  - عقدة حول حماية المصالح الأوروبية 1995/07/261 .
  - الاتفاقية الجنائية حول الرشوة 1999/01/27 .
  - التشريع القانوني بإنشاء مكتب مكافحة الفش (OLAF) 1999/04/28 .

أما على مستوى منظمة الدول الأمريكية (O.A.S)، فقد ركزت على

مواجهة جريمة تبديد الأموال بإصدار بيانات و إتفاقيات وهي:
- البلاغ الوزاري لمؤتمر قمة الدول الأمريكية حول تبييض العائدات، ووسائل
الجريمة بيونس إيرس 2012/12/01.
- التنظيم النموذجي الخاص بجريمة تبييض الأموال والموجب بالإتجار غير
المشروط في المخدرات والجرائم الخطيرة الأخرى واشنطن 1997/07/06.
أما الهيئات الإقليمية الدولية فنجد:
- مجموعة العمل المالي لبلدان جنوب القارة الأمريكية
- مجموعة العمل المالي للكارابيب (GAFIC).
- المجموعة الأجموية - الباسلافية لمكافحة غسيل الأموال،
- المجموعة إفريقية الشرقية والجنوبية لمكافحة غسيل الأموال.
للتفصيل أكثر حول موضوع هذه الاتفاقيات وعمل هذه الهيئات انظر: 
شيلر، مكافحة الإجرام المالي والاقتصادي مرجب سابق، ص49 وما بعدها.
(11) المادة 35 من إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.
(13) المادة 13 و الموافق الأخرى من إتفاقية الأمم المتحدة مكافحة الفساد
(14) حول تعريف الموظف سواء الوطني أو الدولي أو الأجنبي انظر: المادة
02 من القانون رقم 06/01 للمتعلق بالوقاية من الفساد و مكافحته
(15) تشكل الرشوة تحدي كبير للدول لما لها من انعكاسات على مجال التنمية
والخاص بالمشاريع الكبرى والموضوعة لهذه الأقية خاصة إذا كان الإتفاق الحكومي
كبير فيها، كما تجد الرشوة مجالا خصبا في المشاريع الكبرى المتعلقة بالتنقيب عن
البترول والغاز والتي تشد لها المسؤولين الكبار و مقراء الشركات الكبرى المملوكة
للدولة العامة في هذا المجال لذلك تجهد الدول إلى التشديد على تجريمها لأكبر شرية
ممكنة من الموظفين، للتفصيل حول موضوع الفساد والتنمية بشكل عام انظر:
إلى جانب المنظمات الدولية الحكومية تجاه المنظمات غير الحكومية كذلك تنشط في مجال مكافحة الفساد منظمة ومنها على الخصوص منظمة الشفافية الدولية تأسست في عام 1993 بالإنابة كمؤسسة غير ربحية، وهي الآن منظمة عالمية غير حكومية لها سكرتارية دولية في برلين ولديها 100 فرع مالي.
وتدعو لأن تكون منظمة ذات نظام هيكلي قانوني متكامل، وتوصف بأنها منظمة مجتمع مدني عالمية تقود الحرب ضد الفساد وتحاول إنهاء الأثر المدمر له على فئات المجتمع حول العالم، وخلق تغيير نحو عالم من دون فساد، كما أنها ترفض فكرة تفوق الشمال فيما يتعلق بالفساد وتلتزم بالكشف عنه.

Corruption

ومنذ العام 1995 بدأت إصدار مؤشر فساد سنوي (الإنجليزي Perceptions Index CPI) وهي تنشر أيضاً تقرير سنوي عن الفساد في العالم، وهو بروجغراف الفساد العالمي ودليل دافعوا الرشوة، كما أن المنظمة لا تتولى التحقق على قضايا فساد معينة أو لأفراد، بل تطور وسائل مكافحة الفساد وتعمل مع منظمات المجتمع المدني، الشركات والحكومات لتنفيذها.

www.transparency.org

أما على المستوى العربي فإنها توجد المنظمة العربية لكافحة الفساد التي تأسست كمنظمة غير ح坝وية إثر مؤتمر عقدته مركز دراسات الوحدة العربية في بيروت في الفترة 20-3 أيلول 2002 حضره خبرة مقدمة من المفكرين وأصحاب المشورة والعاملين في الحقل العام، جمعهم اهتمامهم بأمور الشفافية ومناهضة الفساد وحكم الصالح في الأقطار العربية، وذلك تعزيزاً للقدرات من أجل تأسيس شبكة عربية متكاملة من مؤسسات متخصصة تعمل على دعم المجتمع الأهلي العربي، ومؤسسات الدولة، تأسست بشكل رسمي سنة 2005 وتم تسجيلها في المملكة المتحدة، واتخذت بيروت بلبنان مقراً عامةً لها، وقد أصدرت الحكومة اللبنانية مرسوماً جمهورياً رقم 15899 بتاريخ 31 حزيران 2005 يوجه منح المنظمة كافة الإمتيازات والخصائص اللازمة لتمكينها مهامها آسية بالمنظمات الدولية والإقليمية العاملة في إطار الأمم المتحدة. تهدف إلى تعزيز الشفافية والحكم الصالح

المجلة القانونية والعلوم السياسية العدد الثاني، جوان 2015/شعبان 1436

العدد الثاني - جوان 2015/شعبان 1436
في العالم العربي من خلال مجموعة من البرامج والمنشورات، لمكافحة الفساد بالتفتيت والممارسة، وتعميم المباني بأنثربه المدرسة على الاستقرار السياسي والنموية الاقتصادية والإجتماعية لمنظمة:


(16) حسن بوصيفية، القانون الجنائي الخاص، الجزء الثالث، دار

(17) غوة الجزائر، 2004 ص 25.

(18) المادة 37 من القانون رقم 06/01 المتعلق بالوقاية من الفساد و

(19) المادة 36 من القانون رقم 06/01 المتعلق بالوقاية من الفساد و

(20) المادة 43 من القانون رقم 06/01 المتعلق بالوقاية من الفساد و

(21) المادة 47 من القانون رقم 06/01 المتعلق بالوقاية من الفساد و

(22) يتم الإعفاء ويستفيد من الظروف المخففة كل شخص قام بإبلاغ السلطات العمومية على الجرائم التي ساهم أو شارك فيها قبل مباشرة الإجراءات وساعد في معرفة مركبها.

ويستفيد الجاني من نصف العقوبة في حالة مباشرة الإجراءات المتابعة وساعده بعدا في القبض على شخص أو أكثر من الأشخاص المشاركين في ارتكابها.

(23) لتحفيز أكثر حول موارد التمويل الحزبي وإجراءاتها المواد 29–42 من القانون العضوي المتعلق بالأحزاب السياسية رقم 97/09 المؤرخ في 06 مارس سنة 1997 الميلادي.

(24) اعتبار المشرع الجنائي صفة الجنائي ظرفًا مشددا في مثل هذه الجرائم المنصوص عليها في القانون رقم 06/01 المتعلق بالوقاية من الفساد وحمايته.
وذلك من خلال رفع العقوبة ما بين عشرة سنوات إلى عشرين سنة في حالة كان الجاني بصفته قاضيا أو موظفا ساميا أو ضابط شرطة قاضيا أو من بياشر أعمال الضبط القضائي أو موظف أمانة ضبط.

(25) للتفصيل حول العقوبات التكميلية أنظر: المواد من 11 إلى 18 من قانون العقوبات المعدل والمتمم.

(26) أنظر: المادة 9 من قانون العقوبات الجزائي المحددة للعقوبات التكميلية.


(28) للتفصيل حول العقوبات التي يمكن أن تسلط على الشخص المعنوي أنظر: القانون 41/2004 المؤرخ في 10 نوفمبر 2004 المعدل والمتمم لقانون العقوبات الجزائي.

(29) المواد 51 ونقطة 2.54 من القانون رقم 60/01 المرق بالوقاية من الفساد ومكافحته.

(30) أنظر: المواد من 57 إلى 70 التي تضمهاباب الخامس من القانون رقم 60/01 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته.

(31) أنظر: المرسوم الرئاسي رقم 06/2013 المؤرخ 22 نوفمبر 2006 المحدد لتشكيل الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته وتنظيمها وكيفيات سيرها.